مفاهيم أساسية وأهداف السياسة
Basic concepts and Goals of policy

تعريف السياسة ومجالها:

ما هي السياسة الزراعية؟ وما هو مجالها، للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من دراسة بعض مفاهيم السياسية، ونميز ما هو مفهوم السياسة العامة، بعد ذلك نستطيع تحديد و تصور مجال السياسة الزراعية، ونشرح لماذا ندخل في السياسة الزراعية، وما هي الأسباب التي دعتنا لدراسة السياسة.

المفهوم العام للسياسة وتعريفها:

تعرف السياسة بانها الإجراءات المعتمدة بالمقارنة بين ما هو صدفة أو نزوة، في القطاع العام، أوالمنشأة الفردية (الخاصة)، وتتصف السياسة عموماً بالحكمة والتعقل في شؤون الإدارة، بالإعتماد على خطة أو برنامج وضع من خلال عملية فكرية وسببية، من خلال نشاط فردي، عائلي، مؤسساتي، حركات سياسية، مجموعات منظمة، حكومات، ومؤسسات حكومية.

عوامل السياسة:

1- أبعاد ومتطلبات السياسة الزراعية

1-1 مفهوم وأبعاد السياسة الاقتصادية:

تعتمد الدولة على سياسة عامة في معالجة القضايا والمشكلات المعروضة أمامها، وتشكل السياسة العامة مجموعة مختارة من الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع وعلى الرغم من اختلاف السياسة العامة باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فإنها تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية المترابطة والمتكاملة بعضها ببعض، هذه السياسات هي السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، السياسة العسكرية، السياسة الاقتصادية، السياسة الاجتماعية.

* ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من الأساليب والبرامج التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية الاقتصادية لعموم أفراد المجتمع وتتناول هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية، الخدمية. أي تتناول قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع البناء، قطاع النقل، قطاع المواصلات"، قطاع التجارة، قطاع التعليم، وقطاع الصحة. وما إلى ذلك وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى عدة فروع تتناول السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التوزيعية، السياسة الصناعية، السياسة الزراعية، السياسة الخدمية، وتكون هذه السياسات الفرعية مترابطة ومتشابكة لأنها تشكل مجمل الحياة الاقتصادية.

وتكون للسياسات الاقتصادية الفرعية بدورها فروع أخرى، فالسياسة الاقتصادية الزراعية تتضمن عدة جوانب كالسياسة الزراعية الإنتاجية، والسياسة الزراعية الأرضية، والسياسة الزراعية السعرية والسياسة الزراعية التسويقية، والسياسة الزراعية التمويلية، والسياسة الزراعية الضريبية، وسياسة التجارة

الخارجية للسلع الزراعية، وتضم السياسات الفرعية المشار إليها عدداً من البرامج التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- وتمارس السياسة على عدد من المستويات فمنها ما هو خاص بأعلى المستويات للسلطة التنفيذية والتي تتناول النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع بصفة عامة، ومنها ما هو خاص بالمؤسسات الاقتصادية الحكومية، كما أن منها ما هو خاص بتنظيم معين كالتعاونيات أو الاتحادات المهنية، ومنها ما هو خاص بالوحدات الاقتصادية.
- تتحدد أبعاد السياسة الاقتصادية بالدور الذي تضطلع به الدولة في الأنشطة الاقصادية والتي تعتمد على العوامل التالية:

1- الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

2- طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي.

3- الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.

إن الندرة هي جوهر المشكلة الاقتصادية، وتتناسب هذه الندرة ومدى خطورتها طردياً مع مدى ضغط وتنامي الحاجات والرغبات الانسانية على وسائل تحقيقها. أي أن الندرة تزداد بتنامي الحاجة والرغبات الانسانية. مما يتطلب الاختيار بين الرغبات المختلفة حيث يتم التخلي عن بعض الرغبات وتحقيق الرغبات التي يعتقد أنها أكثرأهمية من غيرها إذ أن الاختيار بين الرغبات المختلفة يبرز الحاجة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوافق بين الحاجات والموارد الاقتصادية المتاحة.

وبذلك فإن الاختيار بين الاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية هو أحد الأبعاد التي تحكم السياسة الاقتصادية والتي يختلف دورها باختلاف الأنظمة الاقتصادية.

إن لطبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته تأثيراً كبيراً على الدور الذي تنهض به الدولة في النشاط الاقتصادي. مما يمكن أن يتخذ واحد من أشكال عديدة تقع بين نموذجين متطرفين هما نموذج التخطيط المركزي ونموذج السوق الحر.

واستخدام الموارد الاقتصادية في النموذج الأخير تحدده التصرفات الفردية للأعداد الكبيرة من الوحدات الاقتصادية المستقلة، وقد كان هذا الوضع هو الشكل التقريبي المميز لاقتصاد كل من بريطانيا والولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان النشاط الاقتصادي للحكومة محصوراً في أدنى ما يمكن من الحدود.

إن عمل هذا النموذج يتوقف على القرارات التي يتخذها رجال الأعمال سعياً وراء الربح، وتتخذ هذه القرارات بناء على توقعات رجال الأعمال لما سيكون عليه الطلب للسلع المختلفة في المستقبل، وأثر هذا الطلب على في تغيرات الأسعار والتي هي العنصر الأساسي في ميكانيكية نظام السوق الحر، وتقلبات الطلب والسعر في سوق السلع تنعكس على سوق العناصر الإنتاجية مؤدية إلى اجتذابها إلى القطاعات الاقتصادية الآخذة بالتوسع، فإذا حدث أن ظهرت اختناقات في هذه القطاعات تفوق زيادة العرض فيها

فإن السعر يعمل في هذه الحالة كأداة موازنة، فهو يرتفع إلى المستوى الذي يكفي للهبوط بالطلب إلى أن يتساوى مع الكمية المتوفرة من السلعة، وهكذا فإن الموازنة بين مستوى العرض والطلب تتم بوساطة جهاز الأسعار.

وبهذه الطريقة تكتمل صورة التناسق والانسجام في النموذج النظري لنظام السوق بين قرارات الإنتاج وقرارات الاستهلاك، ذلك أن عمل المنتجين على تحقيق مصالحهم الشخصية ممثلة في الربح يحقق في النهاية حاجات المستهلكين من السلع المختلفة، ومن هنا كان الاعتقاد السائد بأن نظام السوق يضمن في النهاية التوزيع الأمثل لموارد المجتمع بين الاستعمالات المختلفة إلخ، و لا يتوقف دور هذا النموذج عند تحديد الأنواع والكميات من السلع المنتجة بل يتعدى إلى تحديد أسلوب الإنتاج ومواقع الإنتاج، وبذلك فإن نظام السوق يقوم بتنظيم نفسه ذاتياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

ولكن التطور الكبير في الحياة الاقتصادية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر جعل من نموذج اقتصاد السوق الحر صورة خيالية بعيدة عن الشكل الواقعي، حيث حلت المشروعات الكبيرة محل المشروعات الفردية الصغيرة في جزء كبير من القطاع الصناعي، وبدأ الاتساع المطرد لنطاق التدخل الحكومي في مجالات النشاط الاقتصادي.

وقد جاء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لمساعدة جهاز السوق في تحقيق الرفاهية الاقتصادية أو حماية قطاعات اقتصادية معينة وذلك أثر ظهور نواحي قصور متعددة في ميكانيكية جهاز السوق يمكن ايجازها بالنقاط التالية:

- عدم وجود الفروض التي تقوم عليها سوق المنافسة الكاملة كما تنشدها الحرية الاقتصادية في وقتنا الحاضر في الحياة الاقتصادية فاحتكار القلة هو الشكل الغالب في مجالات الإنتاج فضلاً عن صعوبة الانتقال لعناصر الإنتاج بين الاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية وعزوف رأس المال عن الدخول في أنشطة إنتاجية ذات صالح عام.
- وجود العديد من العيوب للطلب الذي هو عنصر أساسي في نظام السوق، فحجم الطلب على سلعة معينة قد لا يكون من الضروري مطابقاً لحاجات الأفراد ورغباتهم و ذلك للأثر الذي تمارسه وسائل الاعلام الحديثة من خلق طلب مفتعل على سلعة معينة يعتمد على توفر الرغبة والقدرة على الشراء، مما يؤدي إلى عدم قدرة جميع الأفراد على اشباع حاجاتهم، وإنما يكون الاشباع انعكاساً للتوزيع السائد للدخل، وهذا يختلف مع التصور المثالي لمبدأ الحرية الاقتصادية.
- عدم قدرة نظام السوق على توفير كثير من الخدمات العامة كالمدارس، المستشفيات، مرافق الدفاع والأمن والتي يعد توفرهما أمراً حيوياً وأساسياً لتطور حياة الفرد وتقدمها ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.
- تكرار مظاهر لأزمات التضخم والكساد والبطالة واختلال ميزان المدفوعات مما يقتضي وجود الدولة في مواجهة هذه المواقف والتغلب عليها.

لذلك فإن قيادة الحياة الاقتصادية للدول التي تعتمد على نظام السوق أصبح من مسؤولية الدول ومعياراً لقوتها، هذه القيادة تنحصر في بناء خطة النشاط الاقتصادي العام بما يتفق وتحقيق الصالح الاقتصادي العام، وتوزيع الموارد الإنتاجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير الأجواء الاقتصادية الملائمة لتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية للقطاع الخاص والتدخل عند الضرورة لحماية الاقتصاد الوطني، والسيطرة على سلوك المتغيرات الاقتصادية.

أما نموذج التخطيط المركزي الشامل الذي يخضع القرارات الاقتصادية الإنتاجية التوزيعية والتبادلية والاستهلاكية وبشكل تفصيلي إلى الإدارة المركزية، وتشوبه العديد من العيوب أهمها:

١ - هيمنة الإدارات المركزية وابتعاد قرارتها عن الظروف الموضوعية للوحدات الاقتصادية وتضخم الإدارة إلى مستوى يؤدي إلى عرقلة أعمالها.

٢ - عدم مراعاة لدوافع ورغبات ومواقف الأفراد، مما يؤدي إلى تدني مستوى الحماس والمثابرة في ممارسة النشاط الاقتصادي.

وعليه يلاحظ أن منظومة الدول الاشتراكية حاولت التخفيف من حدة الهيمنة المركزية للدولة في الحياة الاقتصادية حيث بدأت تفسح المجال للقطاع الخاص في ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية وأخذت تتسع الأهمية النسبية للنشاط اللامركزي في الحياة الاقتصادية للمجتمع مع مرور الزمن.

مما تقدم يتبين أنه على الرغم من اختلاف طبيعة وفلسفة الأنظمة الاقتصادية فإن دور الدولة مطلوب في الحياة الاقتصادية، لكن هذا الدور يختلف من نظام إلى نظام آخر.

أما البعد الثالث لدور الدولة في الحياة الاقتصادية فهو ضمان الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والرأسمالية، وهذا الدور مطلوب من الدولة بشكل كبير في مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً إذ أن الكفاءة في استخدام الموارد تتطلب حصر الكثير من المعلومات والبيانات الاقتصادية وتحليلها ودراستها. وهذه كلها جوانب تقضي الاستعانة بخبرة الاقتصاديين والمتخصصين في العلوم المختلفة. ذلك ان خبرة الاقتصادي المتخصص مطلوب دوره في مرحلة الاعداد ومرحلة التقييم للسياسة الاقتصادية، أما الدور التنفيذي فيكون للإداريين والفنيين، ويكون درو الاقتصادي ذا طابع استشاري قوامه حساب الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية ومن ثم بناء النواع المختلفة من السياسات الاقتصادية والمتوافقة مع الظروف القائمة.

وبناء السياسات الاقتصادية وتحديد اهدافها لا يعتمد فقط على على الاقتصادي فقط بل يعتمد على أخصائيين آخرين من العلوم الأخرى، وتكون الكلمة الأخيرة للسياسي باعتباره الانسان المؤهل لإعطاء القرارات النهائية في أمور السياسة الاقتصادية ويؤكد هذا الاعتبار عاملان أساسيان:

الجزء الثاني

الفصل الثاني

أهداف ومتطلبات السياسة الاقتصادية

- أهداف السياسة الاقتصادية:

تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع إذ هو المؤشر الأساسي لنجاح تلك السياسة الاقتصادية، ويمكن تحديد هدفين رئيسين للسياسة الاقتصادية.

أ- تعظيم الناتج القومي أو الكفاية في الإنتاج.

ب- التوزيع الأمثل للدخول أو العدالة الاجتماعية.

وتتباين الآراء حول العلاقة بين هذين الهدفين الرئيسيين حيث يعد فريق من الاقتصاديين أن العلاقة تناقضية، في حين يعتبر فريق آخر من الاقتصاديين العلاقة تكاملية.

فالفريق الأول يجد أن المغالاة في تحقيق التوزيع الأمثل للدخول أو تحقيق العدالة الاجتماعية قد يؤثر تأثيراً سيئاً على الادخار القومي ثم على الاستثمار مما يؤثر بالتبعية على حجم الناتج القومي وتكون بذلك العلاقة تناقضية في حين يجد الفريق الآخر أن تحقيق التوزيع الأمثل للدخول من خلال إعادة توزيع الدخول وتقليل الفوارق قد يؤدي إلى تعظيم الناتج القومي وذلك لما يطرأ على إنتاجية عنصر العمل من ازدياد يرتبط عادة برفع المستوى الصحي والمعاشي للطبقات الفقيرة في المجتمع. فضلاً عن ازدياد حجم الناتج القومي عن طريق زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية نظراً لزيادة الغالبية من أفراد المجتمع وبذلك تكون العلاقة تكاملية.

ويمكن تصوير العلاقة بين تعظيم الناتج القومي والعدالة الاجتماعية بالإشارة إلى برنامج معين من برامج السياسة الزراعية ويمكن الإصلاح الزراعي على سبيل المثال. فكثيراً ما انتُقد الإصلاح الزراعي على أساس أنه يؤدي إلى انكماش الناتج القومي نتيجة لتفتيت المزارع ذات السعات الإنتاجية الكبيرة والأكثر كفاءة والأحسن عده. إلا أنه يمكن تلافي هذه الآثار السيئة إذا ما صاحب إعادة توزيع الملكية الأساليب الملائمة. حيث يمكن تلافي الآثار السيئة الناجمة عن تفتيت المزارع الأكثر كفاءة وذلك بتعديل المنوال الحيازي للرقعة المزروعة بإتباع الزراعة التعاونية إذا كان مثل هذا الأسلوب يتفق وظروف المجتمع. أما فيما يتعلق بتأثير الإصلاح الزراعي على المدخرات القومية فيمكن تلافيه بالحد من الاتفاق الاستهلاكي لفئات المجتمع وعلى الأخص تلك التي تعود إليها الملكيات الجديدة. وبعبارة أخرى فإن الإصلاح الزراعي

قد يستخدم سبيلاً لتوسيع الادخار القومي لتحويل مختلف برامج التنمية. وتجارب الدول الاشتراكية خير مثال على ذلك.

وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول أن العلاقة بين هدفي السياسة الاقتصادية الرئيسيين ليست بالضرورة تناقضية. إذ على العكس من ذلك ممكن أن تكون تكاملية وحتى إذا ما كانت العلاقة ذات طبيعة تناقضية فإن هناك من الأساليب السياسية ما يمكن عن طريقها تلافي ذلك التناقض.

وتنقسم السياسات التي تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، أو تكافؤ الفرص بين الأفراد إلى قسمين رئيسين وفقاً لطبيعتها الاقتصادية. حيث يشمل القسم الأول منها مجموعة السياسات التوزيعية في حين يشمل القسم الثاني مجموعة السياسات التنظيمية، وتتناول السياسات التوزيعية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخول حيث تعمل على نقل الدخول من الفئات الأكثر دخولاً إلى الفئات الأقل دخولاً. ولقد انتقد البعض مثل هذه السياسات على أساس أنه ليس من العدل الاستيلاء على دخول من بذلوا جهوداً في تحصيلها وإعطائه إلى أولئك الذين لم يبذلوا أي جهد لاكتسابها، وقد يبدو هذا لاعتراض منطقياً للوهلة الأولى إلا أنه بإنعام النظر يتبين أن مثل هذا القول لا صحة له على الإطلاق وعلى الأخص في المدى الطويل. ففي المدى الطويل تصبح السياسات التوزيعية ذات فائدة مزدوجة لكل من المجموعات الفقيرة والغنية من المجتمع حيث يترتب على عمليات نقل الدخل تلك تعزيز الطلب بأسواق السلع الاستهلاكية مما يعود بالكسب على ذوي الدخول المرتفعة بطريقة غير مباشرة. ولا تقتصر برامج السياسات التوزيعية على المدفوعات الداخلية الظاهرة للطبقات الفقيرة من المجتمع كما هو الحال في برامج الضمان الاجتماعي أو غيرها من الإعانات النقدية أو العينية التي تقدمها مختلف المنظمات إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع بل أن شطراً لا يستهان به من برامج تلك السياسات تشمل مجانية التعليم والرعاية الصحية المجانية . أو قيام الدولة بالمحافظة على مستويات سعرية منخفضة للسلع الاستهلاكية الرئيسية مع تحمل الخزانة العامة للأعباء المالية الناشئة عن ذلك أو غير ذلك من البرامج التي لا يكون فيها نقل الدخل واضحاً تماماً.

أما السياسات التنظيمية فتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وذلك بوضع مجموعة من النظم والقواعد يلتزم بها الأفراد بمراعاتها في مباشرتهم لنشاطهم الاقتصادي وذلك للحد من الاستغلال وضمان حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع. ولا تتضمن السياسات التنظمية نقل الدخل بين فئات المجتمع بصورة مباشرة ومن أمثلة السياسات التنظيمية تحديد ساعات العمل وتحديد السعة الحيازية وتحديد الأسعار للسلع والخدمات ..... الخ.

أما الهدف الرئيسي الثاني للسياسات الحكومية فهو العمل على بلوغ حجم الناتج القومي أقصى قدر ممكن. وهذا يتحقق بوساطة المنطقة المثلى لموارد المجتمع الاقتصادية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. والمنطقة المثلى تعني التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي. وهذا يكون عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال والأرض) في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي.

إن تحديد أهداف السياسة الاقتصادية يفترض أن تكون وفقاً لرغبات غالبية أفراد المجتمع في تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية. وتعد عملية وضع الأهداف الاقتصادية الفرعية واختيار الأساليب المناسبة لها من أعقد الأمور وأدقها على الإطلاق. فالهدف كحالة مطلوب الوصول إليها هو تعبير ذاتي عن الوعي الإنساني لتحديد المستقبل من خلال الرؤية العلمية الواقعية للحاجات والإمكانيات الحالية والمستقبلية ومدى إمكانية التنسيق بين الأنشطة والمجالات المختلفة لتحقيق تلك الحالة.

إن المعيار الأساسي لتحديد الأهداف الاقتصادية للقطاع الزراعي أو لغيره من القطاعات الاقتصادية هي القدرة على تحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاقتصادية من خلال الهدفين الرئيسين. العدالة الاجتماعية وتعظيم الناتج القومي.

فالسياسة الاقتصادية الزراعية تهدف إلى خلق فرص متكافئة للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى. والعمل على تحسين الأحوال المعيشية للعاملين في النشاط الزراعي. وتعظيم الإنتاج الزراعي بما يسد احتياجات الاستهلاك والتصدير. وتتفرع هذه الأهداف إلى جملة من الأهداف الفرعية حيث يعمل على تحديدها الاقتصاديون والاختصاصيون ذوو العلاقة.

— متطلبات السياسة الاقتصادية الزراعية:

تقوم السياسة العامة أو أي جزء منها، كالسياسة الاقتصادية الزراعية وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم. على توافر جملة من المتطلبات أو المستلزمات أو المكونات هذه المتطلبات هي:

1- أن تكون للسياسة الزراعية أهداف وغايات.
2- الاعتماد على وسائل لتحقيق الأهداف بأقل كلفة وجهد.
3- مراعاة الظروف المحيطة عند اختيار الوسائل.
4- أن تكون السياسة صادرة عن سلطة حكومية أو شبه حكومية.

أولاً- الأهداف :

يعتمد بناء أي سياسة اقتصادية على وضع نظام من الأهداف المتكاملة والمترابطة والمتناسقة والواضحة تحدد رغبات أفراد المجتمع ويقصد بالهدف: الحالة أو النتائج المطلوب الوصول إليها وتحديد هذه الأهداف يحتاج إلى استقراء دقيق لاحتياجات الاقتصاد الوطني في تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

وقد يحدث تعارض بين الأهداف الاقتصادية المختلفة، وعلية المطلوب الحكم على أفضلية وصلاحية كل هدف اقتصادي من خلال المتغيرات الآتية:

١ - إمكان الهدف للوصول إلى أفضل مستوى من الرفاهية الاقتصادية.

٢ - مساعدة الهدف لفعاليات أهداف اقتصادية أخرى.

٣ - عدم تعارض الهدف الجديد مع السياسات الرئيسة في المجتمع.

وهناك وجهات نظر عديدة في اختبار الأهداف فمن وجهة نظر المجتمع أن هدف مشروع معين ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق الرفاهية. أما من وجهة نظر مدير مشروع معين فإن انجاز المشروع يعد هدفاً قائماً بحد ذاته.

ثانياً – الوسائل :

أما الوسائل بوصفها متطلباً رئيساً في تنفيذ السياسة الاقتصادية فإنها تعني المتغيرات أو الأنشطة أو الطرائق التي تحقق الوصول إلى الأهداف، يتوقف نجاح السياسة الاقتصادية على الدقة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية والأفضل ملائمة للظروف لأن بعض الوسائل أكثر مطابقة وموافقة من غيرها. وبعضها أسهل من حيث أدائها. وبعضها أقل كلفة من غيرها ويجب الانتباه عند اختيار الوسائل إلى النقاط الآتية :

١ - علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه.

٢ - مرونة الوسيلة وملاءمتها للأحوال والظروف المحيطة.

٣ - تأثير الوسيلة على تحقيق السياسات الأخرى.

٤ - سهولة إداراتها والسيطرة عليها وانخفاض تكاليفها.

إن التنسيق والتوافق بين الأهداف والوسائل يعد أهم مؤثر لنجاح السياسة المختارة. وذلك لأن اختيار وسيلة لا تحقق الهدف المطلوب تحقيقاً مرضياً قد يشمل المنهاج السياسي على نحو كامل. لذلك فإن الدقة في اختيار الوسائل أمر في غاية الأهمية لنجاح السياسة الاقتصادية. وقد تنجح وسيلة معينة في زمان معين أو في مكان معين ولا تنجح في زمان ومكان آخرين، ومن الوسائل المختارة للسياسة الزراعية هما : تحديد الأسعار، والضرائب، والمزارع الجماعية، والمزارع الحكومية، والإرشاد الزراعي، والتسليف الزراعي، واستصلاح الأراضي، وتحديد السعة المزرعية وتحديد العلاقات الزراعية ..... الخ.

ثالثاً – الظروف :

إن دراسة الظروف والواقع المطلوب تنفيذ السياسة ذات العلاقة فيه تمثل خطوة ومرتكز أساس لتأمين نجاح أي منهاج سياسي. فالدراسة العلمية والموضوعية لواقع الظروف المحيطة بتنفيذ السياسة تمتد تأثيراتها الإيجابية إلى آخر مرحلة من مراحل التنفيذ. ويقصد بالظروف المتغيرات السياسية والاقتصادية والفنية المحيطة بتنفيذ برنامج سياسي معين، لذلك يقتضي على واضعي البرامج السياسة اختيار الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف والأحوال المحيطة. وقد تعوق الظروف أحد مناهج السياسة الاقتصادية تعوق منهاجاً آخر، أو قد تعوق نفس المنهاج في مرحلة أخرى.

ويرى البعض إمكان تغير الظروف التي تعارض وسائل وأهداف السياسة الموضوعة. ولكن هذا التغير ينطوي على صعوبة بالغة وبخاصة إذا أريد تحقيقه خلال الأمد القصير. وقد تكون لهذا التغير نتائج غير مرضية ومن أجل ضمان تنفيذ المنهاج العلمي لأي سياسة اقتصادية يجب أخذ بنظر الاعتبار النقاط الآتية :

١ – أن تكون الوسائل المختارة قانونية وتضمن حقوق غالبية الأفراد.

٢ – أن تكون الوسائل المختارة مقبولة لدى غالبية الأفراد في المجتمع.

٣ – أن تكون الوسائل المختارة ضمن الإمكانيات المالية للمجتمع.

رابعاً – السلطة:

وهي الجهة ذات الصلاحيات الكاملة في الإعداد والتنفيذ والإشراف والمتابعة للمنهاج السياسي. ويعتمد نجاح المنهاج على سعة إطلاع أعضاء هذه السلطة ونوعية اختصاصاتهم وعلاقة هذه الاختصاصات بطبيعة العمل الذين يشرفون عليه. ويتباين دور هذه السلطة بتباين الأنظمة الاقتصادية.

دوافع رسم السياسات الواقعية للقطاع الزراعي :

لاستبعاد احتمال حدوث انفصام بين السياسات الزراعية والممكنات الموردية للقطاع الزراعي فإن وضع السياسة الزراعية يتطلب أن تأخذ بنظر* طبيعة القطاع الزراعي وممكناته ومتغيراته المحتملة. وهناك ثلاثة مستويات يتطلب الاهتمام بها عند رسم السياسات الزراعية الواقعية، وهذه المستويات هي المستوى الدولي والقومي والقطري وفيما يلي شرح مختصر لكل من الدوافع للمستويات المذكورة:

أولاً – الدوافع الدولية : غالباً ما تتضمن دراسات المنظمات الزراعية العربية والعالمية مؤشرات يمكن من خلالها رسم السياسات الزراعية. وتعد دراساتها بهذا الشأن ذات أهمية كبيرة لاتساع الرؤية الشاملة

لمتغيرات السوق العالمية للمحاصيل الزراعية واتجاهات العرض أو الطلب الدولي، إذ يتطلب أن تتضمن السياسات الزراعية التوسع في المحاصيل ذات الطلب الدولي في الأسواق العالمية وخفض تلك المحاصيل التي اتسع مجال استبدالها بمحاصيل أخرى. كما تتضمن الدوافع الدولية مؤشرات نمو السكان سواء في العالم بأسره أم في المناطق الجغرافية مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي في تلك المناطق، إذ يتطلب أن تتضمن تلك السياسات الدائمة بين النمو السكاني ونمو الإنتاج الزراعي بصورة تستعبد حالات الجوع في بعض مناطق الكرة الأرضية.

ثانياً – الدافع القومية : سادت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في النصف الثاني من هذا القرن. وقد تضمنت سياساتها الاقتصادية الزراعية تنسيقاً وتكاملاً في مجال الإنتاج الزراعي سواء النباتي أم الحيواني. وغالباً ما تضم التكتلات الإقليمية أو القومية تبايناً في القدرة الإنتاجية الزراعية وذلك لتباين ظروفها المناخية ومدى توافر مواردها الإنتاجية، ولذا فإن مؤشرات سياستها الزراعية تتضمن مؤشرات التكامل الاقتصادي الزراعي والاهتمام بالميزة النسبية في الإنتاج الزراعي.

ثالثاً – الدوافع القطرية : لاشك أن السياسة الزراعية القطرية تتضمن في جزء من دوافعها تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى حد بعيد فضلاً عن تحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائي للبلد. ولذا فإن تلك المؤشرات تعد دوافع إلى رسم سياسات قطرية واقعية وموضوعية لتحقيق المستهدف منها. كما يعد جزء من دافع تلك السياسات توظيف قدر أكبر من عوامل الإنتاج الزراعي لتعظيم حجم الناتج من ناحية وتشغيل أو توظيف العمالة الزراعية إلى حد كبير.

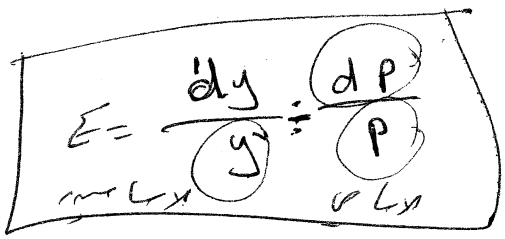

$$\varepsilon_{y,p} = \frac{dy}{y} \times \frac{p}{dp}$$

الفصل الثالث

التحليل الاقتصادي والسياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية وسيلة لتنظيم واستخدام الموارد الاقتصادية الزراعية. وذلك لتحقيق أهداف المجتمع في القطاع الزراعي، ولذا فإن السياسة الزراعية تستخدم العديد من المفاهيم الاقتصادية وبعض جوانب النظرية الاقتصادية في تفسير سلوك الموارد الاقتصادية الزراعية، أو التنبؤ بمتغيرات السياسة الزراعية. وتعد المرونات السعرية والدخلية والاستبدالية من أهم أدوات التحليل الاقتصادي في رسم السياسات الزراعية.

وقد أجريت دراسات حول مدى استجابة الكمية للتغير في سعر السلع الزراعية وقد تبين من تلك الدراسات أن السلع الزراعية يمكن تقسيمها إلى مجموعات سلعية وفقاً لمرونتها. فمجموعة الحبوب بصورة عامة تعد ذات مرونة منخفضة وتليها المحاصيل الجذرية والدرنات. كما تصنف المحاصيل العلفية بأن مرونتها منخفضة كذلك، وترتفع المرونة في مجموعة الفاكهة والتمور. كما تعد قيم المرونة في مستوى مرتفع في مجموعة الإنتاج الحيواني وبخاصة اللحوم الحمراء، إلا أن التقسيم الدقيق وتحديده بصورة رقمية يختلف من قطر إلى آخر ومن مرحلة تنموية إلى أخرى. وبصورة عامة فإن العديد من السياسات الزراعية في الدول النامية والمتقدمة تعتمد المرونة السعرية والدخلية مؤشراً في دالتها المستهدفة فقد اتسمت معظم الدول النامية وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين بزيادة السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الإنتاج الزراعي مما يعني توقعات زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية بصورة عامة مع مرور الزمن مما يترتب عليه ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الغذاء في مثل هذا النوع من المجتمعات/ وقد حاولت بعض الدول النامية للحفاظ على المستويات السعرية لبعض المحاصيل الزراعية الأساسية من خلال انتهاج سياسة استيرادية لتلك المحاصيل بحيث يستقر المعروض منها عند ذلك الحجم من الطلب الذي يحافظ معه على مستوى مناسب من الأسعار، أو أن تفرض مستوى سعرياً جبرياً تراه مناسباً وفقاً لمستوى الدخول الفردية السائدة، وسياسة زراعية تعتمد على استيراد المحاصيل الزراعية لا تعد مناسبة في المدى الطويل.. ففي الوقت الذي تزداد فيه التكاليف الإنتاجية للمحاصيل الزراعية نتيجة ارتفاع الأجور أو مستلزمات الإنتاج الأخرى وفي ظل السياسة السعرية المنخفضة للمحاصيل المذكورة لا يؤدي ذلك إلى تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي بل تعمل تلك السياسة بطريقة غير مباشرة على تحويل الموارد من المحاصيل الزراعية ويتحمل معه الميزان التجاري الزراعي عبئاً كبيراً مما يترتب عليه زيادة حجم الاستيراد للمحاصيل الزراعية المستوردة

11 المرونة منخفضة في السلع الأساسية
ومرتفعة في السلع الكمالية

$\varepsilon = 0$ عديم المرونة
$\varepsilon = 1$ متكافئ المرونة
$0 < \varepsilon < 1$ غير مرن
$\varepsilon > 1$ مرن

والتي تحدد وفقاً لأسعارها العالمية من ناحية، كما قد تعد أسلوباً لنقل التضخم إلى أسواق الدول النامية من ناحية أخرى، ويقتضي في دول من هذا النوع حيث تعد المرونة الدخلية للغذاء مرتفعة وهي مسألة طبيعية حيث لم يتحقق الإشباع من تلك السلع لدى الغالبية من أفراد المجتمع، ويمكن استخدام المرونة السعرية لتحديد السياسات السعرية المناسبة والتي تعمل على تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية من ناحية وترشيد استهلاك المواد الغذائية من ناحية أخرى. وفي هذه الحالة فإن السياسة السعرية يجب أن تتضمن أسعاراً مزرعية مشجعة للمنتجين. وأن تكون تلك الأسعار مرتبطة بمتوسط للتكاليف الإنتاجية، وسيادة أسعار للمستهلك تتناسب ومتوسط نفقات المعيشة كما وأن الموازنة تتم بين العرض والطلب على المحاصيل الزراعية. من خلال حجم المخزون السلعي ويعد ذلك من الأساليب الأكثر رشداً في السياسة الزراعية. ومما سبق نجد المرونة السعرية دوراً كبيراً في تحديد حجم الناتج الزراعي كما أن لها نفس الدور في تحديد حجم الطلب في حين تعد المرونة الدخلية في دول من هذا النوع مرتفعة كما سبق ذكره وهنا يمكن استخدامها مؤشراً في تحديد التنبؤات المنتظرة لحجم الطلب مستقبلاً.

أما في الدول المتقدمة فإن الأمر يختلف عما سبق ذكره بل قد تكون صورة معكوسة إلى حد بعيد. إذ أن النمو السكاني يزداد بنسبة أقل من النمو في الإنتاج الزراعي كما أن المرونة الدخلية للغذاء تعد منخفضة، حيث أن مستوى مناسباً من الإشباع قد يحقق لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع مما يترتب عليه فائض من بعض المحاصيل الزراعية في العديد من الدول المتقدمة هذا فضلاً عن أن إنتاجية المحاصيل تعد أكثر ارتفاعاً من مثيلتها في الدول النامية. وفي مثل هذه الحالة فإن المرونة الدخلية والمرونة السعرية تعد من المؤشرات الرئيسية لإتباع سياسة سعرية تتسم بدعم الأسعار لبعض المحاصيل الزراعية وبخاصة بالنسبة للمزارعين الذين تتسم دخولهم بالانخفاض.

ولذا فإن السياسة الزراعية لبعض الدول المتقدمة تتجه نحو تشجيع السياسة التصديرية للمحاصيل الزراعية التي تحقق فائضاً إنتاجياً عن حجم الطلب المتوقع. وهذا يؤثر كثيراً في السياسة الزراعية للدول النامية، إذ لم تتبع سياسة تحمي منتجاتها الزراعية من منافسة تلك المحاصيل.

وبصورة عامة قيمة المرونة تتأثر بالعديد من العوامل في مقدمتها نوع السلعة. فالمجموعة الدرنية ذات مرونة منخفضة كما تتأثر بوجود بدائل للسلعة الزراعية موضوع الدراسة. فالطلب يكون غير مرن كلما قلت السلع الممكن استبدالها بالسلع الأساسية، كما أن دخل المستهلكين وطبيعة توزيعه دوراً في طبيعة الطلب على السلع الزراعية. وأخيراً فإن لسعر السلعة الزراعية دوراً في رسم سياساتها الزراعية.

ويجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن قيم المرونة ثابتة للسلعة الزراعية. فالمرونة تتغير نسبياً من سوق إلى آخر ومن زمن إلى آخر. فعند تغير الظروف الاقتصادية فإن جدول الطلب يتغير نسبياً كذلك تتغير المرونة.

وتعزى أسباب التباين بين مرونة السلع إلى وجود ما يمكن الاستعاضة به عن السلعة الأصلية أو عدم وجوده وتصنف السلع على هذا الأساس إلى : سلع متنافسة أو متكاملة أو معوضة. وعلى هذا الأساس فإن قلة أو عدم وجود السلعة التي يمكن أن تعوض عن السلعة الأصلية (شاي أو قهوة أو لحم غنم أو دجاج أو سمك ....الخ) هي السبب في قلة مرونة الطلب على السلعة. فالسلع الزراعية ذات المرونة المنخفضة كالحنطة والسكر مثلاً ليس هناك ما يمكن أن يعوض عنها بالضبط فلا مادة حلوة يمكن أن يستعملها في الشاي بدلاً من السكر. وعلى هذا الأساس فإن زيادة سعر رغيف الخبز مثلاً إلى عشرين فلساً لا تؤدي (تقريباً) إلى تغير في كمية الخبز المستهلكة وكذلك الحال بالنسبة للسكر.

وبالعكس فإن المرونة العالية للسلعة تعود إلى سهولة وكثرة ما يمكن أن يعوض عن تلك السلعة فمن السهل على المستهلك إذا ارتفع سعر لحم الغنم وبقي سعر لحم البقر ثابتاً أن يستعيض عن الأول بالثاني وعلى ذلك يمكن القول أن السلع العالية المرونة هي سلع يمكن استبدالها وبعكسها السلع القليلة المرونة حيث تقل البدائل التي يمكن أن تعوض عنها فعند ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء مع ثبات أسعار اللحوم البيضاء فإن المستهلك يمكنه استبدال النوع الأول من اللحوم بالنوع الثاني. وهكذا يمكن القول بالنسبة لمرونة الطلب على الطعام أو المنتجات الزراعية بصورة عامة أما بالنسبة لمرونة سلعة لمفردها فهي أكثر من تلك العائدة للمنتجات الزراعية بصورة عامة عند وجود ما يمكن أن يعوض به عن السلعة الأصلية. لأن الاستعاضة تكون على نطاق أوسع بين السلعة كل على انفراد كمكونات الغذاء بصورة عامة مما هي عليه بين المجموعة بكاملها فمثلاً لا يمكن الاستعاضة عن الطعام بغيره أو عن اللحوم بالفواكه أو منتجات الألبان بالخضروات وهكذا. ولكن ماذا يعني بالنسبة للسياسة الزراعية عندما يكون الطلب على سلعة ما غير مرن كما هو الحال في الحنطة فإن التغير النسبي القليل في الإنتاج يؤدي إلى تغير كبير في السعر.

وعندما نعرف أن أغلب الحاصلات الزراعية منخفضة أو قليلة المرونة بالنسبة للطلب عليها فهذا يعني الشيء الكثير لواضع السياسة الزراعية ورأسمالها في البلد. فالسيطرة على الإنتاج سواء الزيادة أو التقليل منه يجب أن تكون مبنية على هذا الأساس فإذا ما تمكنا من تحديد الإنتاج فعند ذلك يمكن أن نعين مستوى السعر الذي يتوقع المستهلك أن يدفعه ومن بعد يمكن تقدير دخل المزارع ولو بصورة تقريبية. وفي ضوء ذلك يمكن التمييز بين أنواع من المرونة وبالصورة الآتية.

1- طلب أو عرض تام المرونة (مرونة لانهائية) : ومعناه أن تغير السعر بنسبة صغيرة جداً يحدث تغيراً غير محدود في الكميات المعروضة أو المطلوبة.

2- طلب أو عرض ذو المرونة الأحادية : وهذا يعني أنه عندما يحدث تغيراً نسبياً في السعر يؤدي ذلك إلى تغير نسبي مماثل في الكميات المعروضة أو المطلوبة. فإذا ارتفع السعر إلى الضعف فإن الكمية تنكمش إلى النصف. كما أن الكميات المعروضة تزداد بمقدار الضعف.

3- طلب أو عرض غير مرن : في هذه الحالة فإن أي تغير نسبي معلوم في السعر يؤدي إلى تغير نسبي أصغر في الكميات المطلوبة أو المعروضة. فإذا ارتفع السعر إلى الضعف وكان الطلب غير مرن فإن الكميات المطلوبة تنكمش بنسبة أقل كما أن الكميات المعروضة تزداد بنسبة أقل. فلو كان التغير في السعر يساوي 1% فإن الكميات المطلوبة أو المعروضة تتغير بنسبة أقل من 1%.

4- طلب أو عرض ذو مرونة الصفر (اللا مرونة الكاملة) : وهذه تمثل الحالة التي لا يؤدي تغير السعر إلى تغير في الكميات المطلوبة أو المعروضة فلا استجابة في الكميات لتغير السعر. وهنا تكون درجة المرونة صفراً.

وتستخدم التكاليف الإنتاجية كإحدى أدوات التحليل الاقتصادي في رسم السياسات الزراعية وتحديدها. وتعرف التكاليف الإنتاجية الزراعية بأنها مجموعة المبالغ التي يتحملها المنتج الزراعي لقاء استخدامه للموارد الاقتصادية في الحصول على المحصول الزراعي. وتقسم التكاليف الإجمالية إلى التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة. ولا يتأثر النوع الأول من التكاليف بحجم المحصول المنتج في المدى القصير في حين يرتبط النوع الثاني منه بحجم المحصول المنتج. والتمييز بين هذين النوعين ضروري جداً لأن تعيين مستوى الإنتاج المثالي يعتمد على التكاليف المتغيرة. كما أن التكاليف الثابتة للمزرعة يجب أن تدفع مهما كانت الخطة أو السياسة التي يتبعها في حقله هي لا تدخل عند احتسابنا التكاليف الحدية لأنها لا تتأثر بمقدار ما ينتج في المزرعة.

وفي التحليل الاقتصادي يعرف المدى الطويل على أنه الحالة التي تصبح فيها جميع التكاليف متغيرة. أما المدى القصير فهو الفترة التي تكون فيها التكاليف الثابتة والمتغيرة محددة ومتميزة وهذا التمييز مهم في الدراسة الاقتصادية لأنه يمكن به أن تدرك طبيعة الإنتاج موضوع البحث ومميزاته. فالمزارع أو المنشأة هنا يستمر في إنتاجه في المدى القصير طالما يتمكن من تغطية النفقات المتغيرة فمثلاً نجد أن الفلاح في نهاية الموسم لا يقدم على تقليل إنتاجه من المحصول لأن السعر أصبح منخفضاً لدرجة أنه لا يتمكن من أن يغطي كل نفقاته. ولكنه يتمكن من أن يقلل مثلاً من السماد أو العمال. ويستمر في استعمال الأرض

وتشغيل بعض أفراد العائلة واستعمال المخازن وغيرها طالما يمكن تبديد التكاليف المتغيرة من ثمن الإنتاج المحصولي. إلا أنه متى ما وجد المزارع أن الأسعار تردت إلى مستوى أوطأ من أن تغطي التكاليف المتغيرة. عند ذلك لابد من إجراء تعديلات جذرية في إنتاجه. وفي المدى الطويل لابد لجميع التكاليف أن تؤخذ بنظر الاعتبار إذا ما أراد المزارع أن يستمر في الزراعة وإلا فيترك المهنة بسبب خسارته فيها ويبحث عن مهنة أخرى تمكنه من أن يحقق ربحاً فيها. وذلك لأنه لا يتمكن أن يستمر في عمل لا يستطيع أن يسدد فيه جزءاً كبيراً (متمثلاً بالتكاليف الثابتة) من استثماره وبخاصة كلفة المباني والمكائن والآلات الزراعية المستخدمة في الحقل وكذلك قيمة الأرض التي يستثمرها ويستخدم فيها بعض العوامل الإنتاجية التي لابد أن يدفع لأصحابها عوائد نظير استخدامها في العملية الإنتاجية.

ويحصل التعادل في الإنتاج عندما نجد أن المنتج لا يجد مبرراً لزيادة أي من عوامل إنتاجه الأولية التي تحت تصرفه. ويظن هذا المستوى عادة بأنه المستوى الذي يحقق أعلى ربح للمزارع.

كيف يتعين هذا المستوى؟ يشترك ما يقرب من الـ 30% من سكان العراق في تقديم ما يحتاجه إجمالي السكان من المنتجات الزراعية ولذلك فلا يمكن لأحد من هؤلاء أن يتحكم منفرداً في سعر المحاصيل الزراعية في السوق. فعادة يستطيع كل منهم أن يبيع كل إنتاجه أو بعضه بسعر السوق. ولذلك فالطلب على المحصول الذي ينتجه المزارع الواحد تام المرونة. طالما هذه هي طبيعة بيع المحاصيل الزراعية، فالدخل الإضافي أو الدخل الحدي الذي يحصل عليه يساوي سعر السوق أو السعر الذي يبيع به. وعلى هذا الأساس تشتق من الدخل ثلاث مشتقات: الدخل الكلي ومعدل الدخل والدخل الحدي. وفي هذه الحالة فإن كلا من معدل الدخل والدخل الحدي والسعر يعد متساوياً.

كيف تعين نقطة التوازن أو التعادل؟

هناك نوعان من الإحصائيات يمكن أن تستخدم للوصول إلى نقطة التعادل وهي:

1- مجموع التكاليف ومجموع الدخل.

2- التكاليف الحدية والدخل الحدي.

وبصورة عامة فإن كلتا الطريقتين تؤدي إلى النتيجة نفسها. وكثيراً ما نجد في الدراسات الاقتصادية استعمال الكلفة الحدية والدخل الحدي على اعتبار أنهما مشتقان نحصل عليهما من إجمالي التكاليف والدخل. وفي جميع الأحوال يمكن القول أنه عندما تكون المنشأة أو المزرعة في حالة توازن، فذلك يعني أنها تنتج في مستوى بحيث أن السعر = الدخل الحدي = الكلفة الحدية وعند هذا المستوى يتحقق أقصى ربح للمنتج المزارع. وحينما يكون الإنتاج أقل من هذا المستوى فإن التكاليف الحدية تكون أقل من السعر. وكل زيادة في المبيعات تعني زيادة في الدخل أكثر من زيادة التكاليف. وبذلك تعني زيادة

في صافي الدخل. أما في حالة كون الناتج أكثر من هذا المستوى، فذلك يعني زيادة التكاليف الحدية مقارنة بالسعر وكل زيادة في البيع تعني تحقيق خسارة أكبر. وعلى هذا الأساس فإن تساوي التكاليف الحدية والسعر يعني الإنتاج الأمثل الذي يعطي أقصى ربح للمزارع. ولكن مستوى التوازن قد يتغير إلى مستوى توازن آخر للأسباب الآتية:

1- تغير الأسعار في السوق سواء بالنسبة للسلع أو العوامل الإنتاج.

2- تغير تكاليف الإنتاج في المزرعة.

وقد يتغير مستوى الناتج المتعادل عندما تتغير الأسعار وتبقى التكاليف ثابتة. فعندما يرتفع سعر المحصول يزداد مستوى الإنتاج وبعكسه ينتج انخفاض في الإنتاج عند انخفاض أسعار المحصول.

ومن الأشياء المسلم بها بين أصحاب الأعمال والمزارعين وغيرهم أن أسعار منتجاتهم يجب أن تغطي النفقات (معدل النفقات + مستوى ربح اعتيادي). ولذلك نجد أن أغلب المشتغلين بالسياسة الزراعية غالباً ما يفكرون في استعمال هذا المعيار (تكاليف الإنتاج) لتعيين سعر أو دخل محدودين للمزارعين. إلا أن هذا يسبب مشكلات كثيرة في كيفية احتساب تلك التكاليف وخاصة في احتساب ما تسميه الربح الاعتيادي الذي يحصل عليه المنتج ليبقى مستمراً في العملية الإنتاجية.

ففي المدى القصير تختلف تكاليف إنتاج المحصول الواحد من منشأة لأخرى. لأن لكل من هذه المنشآت مستوى إنتاج ودالة إنتاج معينة. فمثلاً مقدار الأجور التي يحتسبها صاحب المزرعة لأفراد عائلته العاملين معه تختلف من مزرعة لأخرى. وكذلك الحال بالنسبة لبقية عوامل الإنتاج حيث لا تختلف من حقل لآخر فحسب بل من وقت لآخر تبعاً لظروف العمل والفرص البديلة، كذلك هناك اختلاف في احتساب التكاليف وبخاصة الآلات والبذور والأرض وكيفية احتساب ما يقلل من قيمته نتيجة للاستعمال (الاندثار) اعتماداً على نوعيتها ومقدار استعمالها وصيانتها.

وعندما يتغير سعر المنتج أو يظهر أسلوب إنتاجي جديد فإن تكاليف الإنتاج تتغير تبعاً لذلك. لأن المنتج ينتقل إلى منحنى تكاليف جديد، وهكذا نجد أنه من الصعوبة أن نستخدم تكاليف الإنتاج في رسم السياسة الزراعية المتعلقة بالأسعار لمحصول من المحاصيل خاصة عندما نفكر في كيفية حساب عوائد عناصر الإنتاج لتعدد العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في التقدير والتي تختلف من مصدر لآخر. كذلك الأمر عندما تفرض أحجام متعددة وأنواع مختلفة من المزارع.

أما في الأمد الطويل فالأمر يختلف، ففي هذه الحالة تكون جميع التكاليف متغيرة، وهنا تأتي أهمية السياسة الزراعية ودورها في توجيه الإنتاج الزراعي وتحديد تكاليف الإنتاج ودخل المنتج وسعر البيع للمحاصيل الزراعية في السوق.

فإذا ما حدد مستوى معين لأسعار المحاصيل الزراعية لمدة طويلة فالمزارع لا يجد بداً من تعديل طبيعة إنتاجه بما يتلاءم وتكاليفه الإنتاجية. إلا أن الأسعار الزراعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الاقتصاد الوطني ودوراته الاقتصادية. متأثرة بالحرب والسلم وبالتضخم والانخفاض في الأسعار العامة، فعندما ترتفع الأسعار للمنتجات الزراعية نجد أن المزارع مستعد لدفع أسعاراً على المواد الأولية التي يستخدمها أي أنه يجرى تعديلات في مزرعته تبعاً لارتفاع أسعاره وبذلك يحصل على بعض الربح نتيجة لتلك الأسعار. إلا أن حالة التوازن حتى إذا ما اقترب منها المزارع فإن أكثر تلك الأرباح تختفي بسبب أن المواد الأولية قد استخدم بعضها فأصبحت باهظة التكاليف وليس من السهل الحصول عليها كالسابق. ولكن معظم تلك التكاليف التي أصبحت ثابتة لا يمكن للفلاح التخلي عنها لأنها ارتبطت بشكل أو بآخر في العملية الإنتاجية.

وفي حالة انخفاض الأسعار تبقى تلك العوامل الإنتاجية في حوزة المزارع فلا يمكن أن يحصل على الربح الذي حصل عليه في السابق، وبذلك تبدأ المشكلات المتعددة للمزارع مما قد تدفعه إلى بيع المزرعة.

وبصورة عامة فهناك تكاليف عديدة لا يجد المزارع بداً من احتسابها إذا ما فكر في البقاء في المهنة، وليس من السهل أن تدرك الصعوبات المترتبة على تقدير تلك التكاليف وللمزارع الحق في الشكوى من عدم ثبوت تلك الأسعار نتيجة لما يخلفه النظام الاقتصادي في البلد لهذا القطاع المهم، فعدم الاستقرار في الأسعار يعود إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وعدم وجود مستوى ثابت للدخل وكثيراً ما يترتب عليها العديد من المشكلات للمزارع. ولذا فدور السياسي هنا هو في كيفية رسم سياسة زراعية تضمن مستوى معيناً للسعر يتحقق معه دخل مناسب للمزارع واستقرار في الاقتصاد القومي للدولة.

كما تستخدم/دالة الإنتاج/كإحدى أدوات التحليل الاقتصادي في رسم السياسات الزراعية، إذ يسعى المنتج الزراعي إلى تعظيم حجم نتائجه المزرعية على مستوى المزرعة ويستهدف المخطط الزراعي إلى الوصول إلى تعظيم دالة الإنتاج الزراعي القومي، وعلى مستوى المزرعة فإن الأمر الذي يهم المزارع في تحليله الاقتصادي هو دالة الإنتاج المزرعي وبخاصة للمزارع المتخصصة ومشتقات الدالة المذكورة. إذ أن المزارع يتخذ قرارات في مجال الإنتاج في ضوء طبيعة الناتج الحدي وقيمته مقارنة بالسعر للوحدة المباعة منه. إذ يسعى دائماً إلى الاستمرار بالإنتاج مادام قيمة الناتج الحدي في مستوى أعلى من السعر ويقضي من السياسة الزراعية في هذه الحالة تحديد المستوى الذي ينتقل فيه المزارع إلى إنتاج محصول آخر. وهذه العلاقة تتطلب الإلمام بأدوات التحليل الاقتصادي وبخاصة بتلك المتعلقة بتحليل الأسعار الزراعية في الأنماط السوقية المختلفة، وهذا هو جوهر التحليل الاقتصادي وعلاقته بالسياسة الزراعية، إذ يمكن لتلك السياسة أن تستفيد من التحليل الاقتصادي في حقول متغيرات العرض والطلب وما يتمخض عنها من مرونات

القطاع الزراعي

وكذلك التحليل الذي يعتمد على دالة التكاليف ودالة الإنتاج الزراعي سواء على مستوى الزراعة أو المزرعة وعلى الرغم من اعتماد السياسة الزراعية بصورة رئيسة على تلك الأدوات إلا أن هناك متغيرات اقتصادية أخرى يمكن للسياسة الاقتصادية من رسم سياسة زراعية واقعية وخاصة الاستثمار والادخار وتلك المكملة كالتمويل والتسويق وغيرها.

$y = f(X_1, X_2, X_3)$ دالة الإنتاج

$Q = f(y)$ دالة التكاليف

$$\sum \alpha_i = 1$$

$$y = A L^{\beta} K^{\beta_2} = A L^{\beta_1} K^{1-\beta_1}$$